

لقاء موسع

حول واقع حقوق الطفل في محافظة قلقيلية

عقدت رعاية العميد ربيع الخندقجي محافظ محافظة قلقيلية

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين

بالتعاون مع محافظة وبلدية قلقيلية

بتمويل من مؤسسة إنقاذ الطفل البريطانية

30/1/2012

إعداد الكتيب :

دائرة العلاقات العامة والاعلام / محافظة قلقيلية

والحركة العالمية للدفاع عن الاطفال / فرع فلسطين



## مقدمة:

تعتبر الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال اتفاقية حقوق الطفل الدولية وقانون الطفل الفلسطيني مرجعية حقوقية وقانونية في عملها. وعليه، فإن المنهج المبني على حقوق الطفل هو الإطار الفلسفي الذي يحدد استراتيجيتها البرمجية والمهنية في العمل مع الأطفال. وكافة التدخلات على مستوى القوانين، والسياسات، والممارسات والتشبيك مع كافة الأجسام الرسمية والأهلية تهدف لضمان إيجاد بيئة آمنة وحامية للأطفال، تضمن مصالحهم الفضلى في كافة الإجراءات التي لها علاقة بهم.

محافظة قلقيلية واحدة من المحافظات التي عانت من سياسات الاحتلال وقمعه، وخاصة خلال الانتفاضة الثانية وبناء جدار الفصل العنصري ومحاصرة المدينة وفصلها عن ريفها. وقد تركت هذه السياسات آثاراً كبيرة على واقع الحياة التي تعيشها الأسرة والمؤسسة الفلسطينية.

ولمعرفة التحديات التي يعيشها الأطفال والمجتمع برمته، ومن خلال التواصل مع عدد من المؤسسات الرسمية والأهلية في المحافظة، قام وفد من إدارة الحركة العالمية بزيارة المحافظة، حيث تمت زيارة كل من المحافظة - ممثلة بعطوفة المحافظ - والبلدية والمحكمة والنيابة العامة والشرطة والتربية والتعليم ومديرية الشؤون الاجتماعية، للوقوف على أهم مشكلات الأطفال وألويات التدخل، وتم التطرق إلى واقع الأطفال ضمن وجهات نظر متعددة. حيث أن الهيئات والمؤسسات التي قد تم زيارتها تشكل جسماً من المؤسسات ذات العلاقة، وقد تمت برعاية المحافظ مناقشة كل القضايا المتعلقة بالطفولة في محاولة لإيجاد صيغ تكاملية في محافظة قلقيلية.

وعلى إثر الزيارة برزت الحاجة لتنظيم ورشة عمل لتقصي الاحتياج من قبل مهنيين وعاملين ميدانيين مع الأطفال، وشملت تسع مؤسسات لخصوا ضمن خيراتهم وتجاربهم ومعلوماتهم أهم مشكلات الأطفال وطرق التدخل والوقاية والحماية والرعاية لهم. وبناءً عليه، كان هناك العديد من الاقتراحات التي دفعت باتجاه تنظيم لقاء آخر موسع يتطرق لمشكلات الأطفال في المحافظة وبحضور شخصيات وصناع قرار ومؤسسات وطنية ودولية، لتسليط الضوء على قضايا حقوق الطفل واحتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والتعليمية، وتحمل المسؤولية الجماعية في عمليات التدخل. وأخذت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ومحافظة قلقيلية على عاتقهما مسؤولية دعوة صناع القرار من المؤسسات الحكومية والمؤسسات الدولية العاملة مع الأطفال لإطلاعهم على واقع الأطفال بالمحافظة وحثهم على العمل فيها.

برنامج اللقاء الموسع:

<p>المحامية صلاحيات. سوسن</p> <p>عطوفة المحافظ ربيع خندقجي.</p>	<p>تسجيل الحضور. السلام الوطني الفلسطيني. ترحيب ومقدمة حول أهمية العمل في حماية الطفولة في محافظة قلقيلية. كلمة عطوفة محافظ محافظة قلقيلية وتلخيص أبرز احتياجات وخصوصية حالة حقوق الطفل بالمحافظة.</p>	<p>10.00 - 9:45 10:05 - 10:00 10:10 - 10:05 10:20 - 10:10</p>
<p>ورقة الشؤون الاجتماعية. ورقة التربية والتعليم. ورقة النيابة العامة. شرطة قضاء الأحداث. الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.</p>	<p>1. تحديد احتياج الأطفال من وجهة نظر مديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة. 2. تحديد احتياج الأطفال من وجهة نظر وزارة التربية والتعليم. 3. تحديد احتياج الأطفال في خلاف مع القانون في نظام القضاء الفلسطيني. 4. تحديد احتياج الأطفال في خلاف مع القانون في شرطة الأحداث. 5. احتياجات الأطفال المعتقلين والمحررين في قلقيلية - بلدة عزون حالة دراسية.</p>	<p>11.10- 10.20</p>

<p>معالي الوزيرة ماجدة المصري.</p> <p>معالي الوزير عيسى قراقع.</p> <p>المستشار أحمد المغني.</p> <p>الأستاذة ريما الكيلاني.</p> <p>المقدم موسى يدك.</p>	<p>تعقيب صناع القرار ونقاش.</p> <p>تعقيب وزيرة الشؤون الاجتماعية.</p> <p>تعقيب وزير شؤون الأسرى والمحررين.</p> <p>تعقيب النائب العام.</p> <p>تعقيب وزارة التربية والتعليم العالي .</p> <p>تعقيب الشرطة الفلسطينية.</p> <p>غداء ومغادرة</p>	<p>01:00 -11:10</p> <p>1:00</p>
--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------

## كلمة عطفة المحافظ:

أرحب بكم في محافظة قلقيلية وأشكر الإخوة من خارج المحافظة الذين حضروا لمناقشة واقع الطفولة، وأشكر المؤسسات المحلية المشاركة على هذا الحضور. إن محافظة قلقيلية وما تعانيه من إجراءات الاحتلال و الحصار وما ترتب عليه من تنامي جيوب الفقر وارتفاع البطالة في هذه المحافظة، وربط المحافظة بالعمل داخل الخط الأخضر أو في الأراضي خلف الجدار بالانتكاسات على واقع المحافظة الاقتصادي أدى إلى تنامي مجموعة من الظواهر انعكست سلباً على هذه المحافظة بشكل عام، وعلى الأطفال بشكل خاص. فقد تنامت نسبة التسرب في المدارس وظهرت ظاهرة عمالة الأطفال، وتنامت نسبة العنف في المدارس والشوارع، كما تنامت الآثار السلبية للتكنولوجيا مثل مقاهي الإنترنت وزيادة نسبة المتصفحين للمواقع السلبية من الأطفال، وتنامت الجريمة لدى الأطفال والاقتراب من المخدرات. كل هذه الظواهر تثير القلق، وتتطلب منا وضع خطط كفيلة بتعزيز الاتجاه الإيجابي للأطفال، وإنهاء وعلاج الظواهر السلبية.

لقد تم تكليف مجموعة من المؤسسات في السلطة الوطنية الفلسطينية بهذا الدور. أولها وزارة التربية والتعليم وهي ذات الحظ الأكبر في التعامل مع قطاع الطفولة وإعدادهم من النواحي التربوية والسلوكية والعلمية وفي البناء الثقافي، وأوكلت للشؤون الاجتماعية أن تعمل وتأخذ دورها في تخفيف آثار الفقر وتأثيرها على سلامة نمو الطفل وتأمين الرعاية للأسر الفقيرة من أي تداعيات سلبية يتركها الفقر، والالتزام بالحد الأدنى من العدالة الاجتماعية لكل المواطنين. وأيضاً التشريعات في كل مؤسسة من المؤسسات مثل التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية تلزمها بتعيين مجموعة من المرشدين النفسيين والاجتماعيين، لإدراك التشريع أهمية التعامل مع النفس البشرية والمشاكل الاجتماعية، للمحافظة على مجتمع الطفولة في كل مؤسسة من المؤسسات، وكان هناك تعيينات للمرشدين التربويين والاجتماعيين والباحثين الاجتماعيين في الشؤون الاجتماعية.

وهذا يتطلب من الجميع إيجاد الآليات من أجل التكامل في خلق توجهات إيجابية والتأكد من أن صياغة التكوين النفسي والثقافي والاجتماعي والقيمي للأطفال هي صياغة صحيحة.

وقد كان القانون متوفراً للحديث عن كل ما يعترض الطفل سواءً في الجانب الجسدي أو في حمايته داخل الأسرة أو في استغلاله في العمل، وأن تقوم الجهات ذات العلاقة بالمتابعة. لكن السؤال المطروح: لماذا وصلنا إلى هذا الحد؟

ظاهرة عمالة الأطفال في أسواق مدينة قلقيلية موجودة، وظاهرة التسول المقنع في شوارعها كذلك، وظاهرة العنف المتنامية، ارتياد الأطفال لمقاهي الإنترنت بشكل سلبي وأثناء الدراسة، والتسرب، كلها موجودة. وأنا لا أشكك بدور مؤسسات الاختصاص.

على وزارة العمل وهي صاحبة الشأن أن تعمل على منع عمالة الأطفال، وعلى الشؤون الاجتماعية أن تتابع جيوب الفقر والآثار السلبية، وإذا كان هناك أسرة تُخل في تربية الطفل فهي صاحبة الولاية في سحب هذا الطفل من هذه الأسرة، وتكون السلطة الوطنية هي المسؤولة عن تنشئته، أما التربية والتعليم فهي المسؤولة عن متابعة تسرب الأطفال ودراسة جميع الظواهر السلبية.

هل تتعامل هذه المؤسسات بشكل متكامل؟

هل يمتلك العاملون في هذه المؤسسات الجراءة على اتخاذ الإجراءات؟

بتقديري، معظم المؤسسات في هذه المحافظة التقت مع رئيس النيابة، وكان لدى النيابة استعداد للتكييف القانوني لكل جريمة تخل في التعاون مع الطفل وإحالة المتهم إلى القضاء عبر القانون، بتقديري فإن القانون لا يترك جرمًا اتفق المجتمع على كونه جرمًا دون مادة قانونية تعاقب من قام بهذا الجرم.

لقاؤنا اليوم كان مقدراً له أن ينتج صيغة ما بين المحافظة وجهات الاختصاص القادرة على وضع قاعدة بيانات وتشخيص حقيقي لهذا الواقع ووضع آلية تكامل للعمل الجماعي لا العمل الفردي لأن العقد الاجتماعي الذي بحثنا عنه والمرتبب بترائنا وديننا وسيرتنا اليومية وثقافتنا ليس حكرًا على أحد، ولسنا بحاجة للتنظير على رب الأسرة في حرصه على ابنه، ولكن يجب تعميم ثقافة العقوبة للخروج عن القانون على كل من لا يدرك هذه القيم، وعلى كل أب يحرم ابنه من التعليم في المرحلة الأساسية للعمل في محل أو مستوطنة، وعلى كل مقهى إنترنت أو مقهى أو كفتيريا أو بلياردو يرتادها الأطفال أثناء دوام المدرسة. يجب تعميم ثقافة القانون وثقافة العقوبة ومحاسبة ولي الأمر بعدم مسؤوليته وتعميم العقوبة على كل مشغل للأطفال، وهذا يتطلب منا تفعيل تطبيق القانون والتكامل، وهنا أعلن استعداد المحافظة بشكل دائم لاتخاذ الإجراءات الإدارية السريعة بخصوص أي جريمة قبل أن تتم لحين إيجاد الآلية وبالتالي فإن التكامل يتطلب:

أولاً: قاعدة بيانات تشترك فيها كل المؤسسات ذات العلاقة.

ثانياً: جولات دائمة ومتابعة دائمة في كل الأماكن التي تبرز فيها مظاهر الخروج عن القانون.

إذا لم نقم بواجبنا نحو أطفالنا فكيف يمكن أن نرسل رسالة للعالم ونقول أن الطفل الفلسطيني يعتقل، وأنه محروم من حقه في الوطن وأنه محروم من الاطمئنان على ذويه وأصحابه؟ بالتالي نحن نعمل باتجاهين:

1 - إنشاء جيل متطور وقادر على حمل الراية الفلسطينية امتداداً واستكمالاً لحاضرنا.

2 - إن العالم الذي يتحدث عن الطفولة يجب أن يدرك أن للشعب الفلسطيني والأطفال حقاً في الحرية وحقاً في الاستقلال وحقاً في الدولة.

### محاور اللقاء :

يحاول اللقاء التركيز على خمسة أدوار أساسية ضمن رؤية مهنية وخدمات متعددة تعكس مستوى الخدمات المقدمة للأطفال من خلال خمس أوراق عمل:

الورقة الأولى: تعكس دور النيابة العامة في توفير الحماية للأطفال ضحايا العنف والأطفال في خلاف مع القانون.

الورقة الثانية: تجربة قسم شرطة الأحداث في التعامل مع الأطفال في خلاف مع القانون.

الورقة الثالثة: حماية الأطفال من خلال دور الإرشاد والتربية الخاصة: الواقع والتحديات.

الورقة الرابعة: دور الشؤون الاجتماعية في توفير الحماية والواقع الاجتماعي للأطفال في المحافظة.

الورقة الخامسة: تعكس ظروف الأطفال المعتقلين والخدمات المقدمة لهم.

ملخص لأبرز ما ورد في أوراق العمل المقدمة :

ورقة النيابة العامة في قتلية حول حماية الأطفال والأخطار التي تهددهم

الأستاذ أحمد حنون رئيس النيابة العامة / قتلية

إن الأحداث هم أطفالنا وهم اللبنة الأساسية لبناء المجتمع السليم. وقد شدد القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية لسنة 2005 في المادة 29 من باب الحقوق والحريات العامة على اعتبار الأمومة والطفولة واجباً وطنياً، وأن للأطفال الحق في الحماية والرعاية الشاملة، وألا يتم استغلالهم لأي غرض كان، وألا يسمح لهم بالقيام بعمل يلحق ضرراً بسلامتهم أو بصحتهم أو بتعليمهم. حيث أن قانون العمل رقم 7 لسنة 2000 حرص حرصاً شديداً عليهم، إذ ورد في نص المادة 93 أنه (يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشر) بالإضافة إلى أنه يحظر تشغيل الأحداث في الصناعات الخطرة أو الضارة بصحتهم أو تشغيلهم في أماكن نائية، ويمنع تشغيلهم في الأعمال الليلية أو الأعياد الرسمية أو الدينية أو أيام العطل أو تشغيلهم ساعات إضافية، وهذا ما نصت عليه المادة 95 من ذات القانون. كما شدد القانون على حمايتهم من الإيذاء والمعاملة القاسية وحرّم تعريضهم للضرب من قبل ذويهم.

وقد أفرد قانون الطفل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2004 مساحة واسعة لموضوع حماية الأطفال من كل أشكال الإساءة والاستغلال، فخصص فصوله الثامن والعاشر والحادي عشر بكل ما فيها من نصوص لمعالجة حقوق الطفل في الحماية والرعاية، فجاء منسجماً مع ثقافة الشعب الفلسطيني ومؤكداً على ما ورد في الميثاق والاتفاقيات الدولية وأبرزها اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 1989 وصادقت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث نصت هذه الاتفاقية في المادة 19 منها أن الأطراف تدعو إلى اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية أو الإهمال أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، لذلك يجب التشبيك والمتابعة لحالات الأطفال المعنفين والمستغلين، من أجل إجراءات الحماية والرعاية والتأهيل الموزعة بين مجموعة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى وجود العديد من الإعلانات التي تتعلق بحماية الأطفال، منها إعلان الأمم المتحدة لحقوق الطفل عام 1959 وإعلان جنيف لحقوق الطفل عام 1924 عن عصبة الأمم، وإعلان الاتحاد الدولي لرعاية الأطفال الصادر عن الاتحاد الدولي لسنة 1948.

ومن شدة حرص المشرع على الأطفال أفرد لهم قانوناً خاصاً بالأحداث وهو قانون إصلاح الأحداث رقم 16 لسنة 1954، حيث عرف الحدث على أنه من أتم التاسعة من عمره ولم يتم الثامنة عشر. ومن خلال تسمية هذا القانون بقانون إصلاح الأحداث نجد أن هدفه إصلاحي وليس عقابياً، حيث أوجب هذا القانون أن يكون انعقاد المحكمة لهؤلاء الأحداث سرياً، حتى لا يفضح أمر الحدث، وأورد في المادة الخامسة منه على حظر تقييد الأحداث وأوجب على قاضي الموضوع إحالته إلى مراقب السلوك من أجل أن يستأنس به في قراره عند إصداره للحكم النهائي.

إن أغلب الأحكام التي تصدر بحق الأحداث ترتبط بكفالة حسن سيرة وسلوك، حتى أن العقوبات التي يحكم بها على الحدث لا تزيد عن الاعتقال مدة لا تتقص عن ثلاثة سنوات فيما إذا ارتكب المراهق أو الفتى جناية تستلزم الإعدام أو الأشغال الشاقة، لأن هذا القانون كما سبق وذكرنا إصلاحي وليس عقابي. ومن جهة



أخرى ولشدة حرص المشرع على هؤلاء الأحداث فقد أوجب أن يكون توقيفهم في مكان معد لأمثالهم، لا مع أشخاص بالغين.

كذلك، فإن نقطة الاهتمام بهم تبدأ من أسرهم، حيث يجب توعية هذه الأسر من أجل الاهتمام بأبنائهم ومراقبتهم حتى لا يترددوا إلى المقاهي والإنترنت، ويجب أن لا يسمحوا لأبنائهم أن يعملوا داخل الخط الأخضر لأن ذلك يشكل خطورة كبيرة عليهم، حيث تتزايد جرائم السرقات والجاسوسية بالإضافة إلى جرائم التسول والجرائم الأخلاقية، حيث يبقى الأحداث بعيدين عن ذويهم، لذلك يجب أن نحد من هذه المشاكل عن طريق توعية الأهالي وإرشادهم وتقديم كل مساعدة لهم حتى لا يضطروا إلى إرسال أولادهم والسماح لهم بالعمل داخل الخط الأخضر، عن طريق المساعدات من قبل الشؤون الاجتماعية والقضاء على البطالة وإنشاء شبكة حماية الطفولة التي من شأنها أن تساعد كل حالة خاصة على حدة، حسب طبيعة الحالة، حيث تبدأ بدمج الطفل في أسرته، وهو البديل عن معاملته بوصفه حدثاً منحللاً عن الوضع السوي، وبذلك نتجنب إحالته إلى النيابة العامة ومن ثم إلى المحكمة. ويقع العائق الأكبر على مرشد حماية الطفولة، الذي يعتبر هدفه علاجياً، وهو تحقيق المصلحة الفضلى للطفل الذي نصبو إليه، فأكثر الجرائم التي يرتكبها الأحداث على سبيل المثال هي جرائم الإيذاء والجرائم الجنسية واستغلال زملائهم في تسويق المخدرات و محاولات الانتحار والتسول، وهذا بسبب عدم اهتمام الأهالي بأولادهم وتركهم لساعات متأخرة خارج البيت دون السؤال عنهم أو الاستفسار عن مكانهم، حيث يترددون إلى مراكز الإنترنت والبيلياردو، بالإضافة إلى انتشار القنوات الفضائية المخلة بالأخلاق والآداب العامة التي تفسدهم إذا لم يخضعوا لرقابة اجتماعية من قبل الأهل.

لذا معاً وسويا لنحمي أطفالنا.

## واقع الأطفال في خلاف مع القانون في محافظة قلقيلية

### المقدم حقوقي نداء حنني مسؤول قسم شرطة الأحداث

مشكلة جنوح الأحداث مشكلة اجتماعية تواجه المجتمع بجميع قطاعاته مثل الأسرة ومؤسسات المجتمع وعلماء النفس وعلماء الدين والقانون. فهي ظاهرة تستوجب التدخل لمعرفة أسبابها والآثار المترتبة عليها وطرق الوقاية منها وعلاجها.

وتترتب على ظاهرة جنوح الأحداث آثار سلبية على الحدث وعلى المجتمع، إذ يقوم الصغار بارتكاب سلوك مناف للقوانين والأعراف، مما يعرضهم لمجموعة من الإجراءات القانونية والأمنية والاجتماعية التي تتخذ ضد الحدث، الأمر الذي يمكن أن ينعكس سلباً على النمو النفسي والاجتماعي للطفل.

ومن خلال متابعتنا لواقع الأحداث الذين هم في خلاف مع القانون في محافظة قلقيلية نكاد نجزم أنه لا يختلف عن واقعهم في محافظات الوطن عامة، فهم يعيشون الظروف نفسها. إلا أن الاختلاف يتبين لنا عندما نستعرض بعض الإحصائيات التي تتطلب اهتماماً خاصاً.

فإذا علمنا أن أكثر من نصف عدد أفراد المجتمع هم دون سن السادسة عشرة، فهذا يدعونا أن نولي الأحداث اهتماماً خاصاً، وأن نبين حجم ما يرتكبونه مما يؤدي إلى جعلهم في حالة خلاف مع القانون.

لذا فقد بدأ قسم الأحداث بالعمل ميدانيا في شرطة قلقيلية منذ 1/1/2010، بناء على قرار السيد مدير عام الشرطة الفلسطينية اللواء حازم عطا الله باستحداث هذا القسم. فقمنا وبتوجيه من السيد المقدم حقوقي موسى يدك مدير شرطة محافظة قلقيلية بإنجاز متقدم على هذا الصعيد، حيث بدأنا في المحافظة للمرة الأولى في الوطن بإنجاز الدراسات اللازمة وإعداد الإحصائيات الدقيقة كي نكون على تواصل مادي ومعنوي وعلمي مع قضايا الأحداث من أجل الارتقاء بواقعهم في هذه المحافظة.

وعندما نستعرض عدد قضايا الأحداث التي وصلت إلى شرطة محافظة قلقيلية، خلال العامين الماضيين (2010-2011) فإن الإحصائيات تبين أن عدد القضايا لسنة 2010 بلغ (300) قضية وعدد الموقوفين وصل إلى (158) موقوفاً. أما عدد القضايا لسنة 2011 فقد بلغ (376) قضية وعدد الموقوفين (253) موقوفاً، وأن عدد المشتبه بهم من الذكور كان 520 ذكراً، وعدد المشتبه بهم من الإناث كان 6 إناث.

وتبين إحصائيات عام 2010 أن أكثر القضايا شيوعاً كانت على النحو التالي:

الإيذاء	السرقه	التهديد	هتك العرض	إلحاق الضرر	فعل منافع للحياء	رشق الحجارة	محاولة خطف	معاكسة هاتفية	خرق حرمة المنازل
157	41	26	14	10	9	5	4	4	3

أما في عام 2011 فكانت أكثر القضايا شيوعاً على النحو التالي :

الإيذاء	السرقه	قضاء وقدر	التهديد	إلحاق الضرر	خرق حرمة المنازل	محاولة انتحار	مشاجرة عامة	مقاومة موظف	فعل منافع للحياء
179	71	22	11	7	7	7	6	5	4

يتبين لنا من خلال هذه الإحصائيات الدقيقة أن الإيذاء في السنتين الماضيتين كان من أكثر قضايا الأحداث شيوعاً، وهذا يشير إلى تنامي هذه الظاهرة في هذا الوسط، يليه السرقه مع ما بينهما من فوارق، وأن القضايا الأخرى أقل بكثير منهما. ويبدو أن شيوع هاتين الظاهرتين يعود لأسباب كثيرة في مقدمتها الكثافة السكانية العالية وعدم توسيع المخطط الهيكلي للمدينة ومصادرة الأراضي الزراعية ووضع معظمها خلف الجدار فضاقت مصادر الرزق، وربما يكون ما يسمى بالسفن الحرجة التي يمر بها الأحداث بين (12-18) سنة، مما يؤدي إلى وجود ظاهرة العنف بين الذكور أكثر من الإناث.

كما تبين لنا من خلال متابعتنا للأحداث وقضاياهم كل على حدة ، أنه يمكن تلخيص أسباب مشكلاتهم على النحو الآتي:

1. وجود الاحتلال ودخول جنوده بألياتهم وأسلحتهم واستخدامهم المتكرر للعنف ضد المواطنين إلى المدينة وقراها أدى إلى تنامي ظاهرة العنف بين الأحداث التي بدأت ضد الاحتلال وانتهت ضد بعضهم البعض.
2. وجود جدار الفصل العنصري وما خلفه من كبت وتضييق الخناق على المواطنين الذين ما عادوا يشعرون بالأمان، فقد باتوا يعيشون في سجن كبير، يلجأ الأحداث فيه إلى التنفيس عن غضبهم بطريقة سلبية.
3. ضعف رقابة الأهل لانشغالهم في العمل، الأمر الذي يترك فراغاً لدى الأحداث في هذه السن، فلا رقيب ولا حسيب، ولا موجه لسلوكهم من الأهل الذين تقع على عاتقهم مسؤولية تربية أبنائهم وإرشادهم.
4. ضعف أداء المؤسسات، إذ على الرغم من تعددها وجهودها الكبيرة والدور الرائد الذي تقوم به والمنجزات التي تحققت على هذا الصعيد إلا أنها ما زالت دون الحد المطلوب منها.
5. عدم وجود أماكن ترفيه مناسبة موجهة للأحداث في هذا السن تقوم بدور التنفيس والترفيه عنهم واستثمار أوقات فراغهم.
6. أسباب أخرى: هناك أسباب أخرى كثيرة لكنها خاصة بكل قضية منفصلة ولا يمكن تعميمها على الجميع.

#### قيد التنفيذ

بعد أن درسنا هذا الواقع الذي يتعلق بالأحداث، قمنا بعدد من الإجراءات العملية في شرطة قلقيلية، في محاولة عملية لحل جزء من هذه المشكلات وكان عملنا كما يأتي:

أولاً: تأسيس قسم الأحداث في شرطة قلقيلية، الأمر الذي أسهم في حل مشكلات كثيرة في مقدمتها فصل نظارة الأحداث وقضاياهم عن البالغين، ومنعهم من التأثير بهم، لإصلاح ما يمكن إصلاحه قبل فوات الأوان، وإنشاء مكتبة خاصة بالموقوفين الأحداث، وتوفير أدوات رياضية وترفيهية ووسائل تعليمية، ومباشرة عمل قسم الأحداث بشكل مستقل، وقد تم تعليم العاملين في قسم الأحداث دورة في لغة الإشارة.

ثانياً: التشبيك بين المؤسسات، وقد تم تبني مبادرتنا في هذا الإطار من قبل السيد محافظ محافظة قلقيلية العميد ربيع الخندقي، حيث دعا إلى إيجاد لجنة لتنسيق الجهود المشتركة بين سائر القطاعات والمؤسسات الأهلية والرسمية للعمل يداً بيد من أجل أبنائنا في هذه المحافظة، وفعلاً تم تشكيل هذه اللجنة وما زالت تقوم بعملها على أكمل وجه.

ثالثاً: حملات التوعية والتوجيه والتثقيف، وقد تمثلت في تركيز المحاضرات والندوات وورش العمل للأطفال وأولياء الأمور وخصوصاً الأمهات في المدارس ورياض الأطفال والمؤسسات والجمعيات، إذ بلغ عدد المحاضرات وحدها (195) محاضرة إضافة إلى عشرات ورش العمل والندوات والمؤتمرات، وقد قام

بذلك كله قسم الأحداث والأقسام الأخرى في شرطة قلقيلية وبالتنسيق والتعاون مع المؤسسات المهتمة والعاملة في هذا المجال، ومنها التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية وجامعة القدس المفتوحة والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال والهلال الأحمر الفلسطيني والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وغيرها.

رابعاً: متابعة قضايا الأحداث، وإصلاح ما يمكن إصلاحه، لإعادة الحدث إلى الحياة الاجتماعية السوية.

### توصيات:

1. مراقبة سلوك الأحداث والأماكن التي يترددون عليها، وتوجيههم، كل في مجاله ومكانه واختصاصه، وفي إطار الصلاحيات المخولة له، فكل مؤسسة ينبغي أن تقوم بدورها؛ إضافة إلى الشرطة هناك التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية ومديرية العمل وجميع المؤسسات الشريكة.
2. ينبغي أن تتضافر كل الجهود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني مع الجهود المبذولة من قبل شرطة الأحداث في مكافحة انحراف الأحداث، باعتبار ذلك من أهم المشكلات الوطنية في الوقت الحاضر.
3. الاستفادة من خبرات المتخصصين في الجامعات والمؤسسات الأخرى في تحليل الظواهر الاجتماعية واعتماد الأساليب الحديثة ومواكبة التطور في مكافحة الجريمة والحد منها.
4. ضرورة النص في القوانين الخاصة بالأحداث عند إجراءات التحقيق الابتدائي مع الحدث وجوب الأخذ بقواعد خاصة تهدف إلى دراسة حالته الشخصية وأسباب انحرافه بهدف إصلاحه وتأهيله.
5. إنجاز القانون الخاص بالأحداث بالسرعة الممكنة، وتخصيص نيابات ومحاكم خاصة بالأحداث.
6. أن تكون لشرطة الأحداث سلطة التصرف في أمر الحدث تصرفاً من شأنه أن يعيده إلى ذويه دون إرساله إلى النيابة العامة، في الحالات التي لا تستوجب إرساله إلى النيابة.
7. تواصل تعليم العاملين في مجال الأحداث لغة الإشارة لضرورة التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، فالعاملون في قسم الأحداث من الشرطة اجتازوا دورة في لغة الإشارة وينبغي أن يتواصل تعليم الآخرين.
8. توفير مرشدين اجتماعيين في جميع المدارس، وعدم الاكتفاء بمرشد موزع على أكثر من مدرسة.
9. توفير مراكز إصلاح للأحداث في منطقة الشمال ويفضل أن تتوافر في كل محافظة.
10. توفير أماكن ترفيهية تتناسب مع أعمار الصغار المختلفة.

إن قسم الأحداث في قلقيلية نموذج يقتدى به في تأدية واجبه على أكمل وجه، ولو كان الوقت يسمح لعرضنا أمثلة من الحالات التي تم إصلاحها وإعادتها إلى ما ينبغي أن تكون عليه. لكن ضيق الوقت وحساسية العادات الاجتماعية تحول دون التمكن من عرضها.

إننا في شرطة الأحداث نعمل، ونعمل، ونذهب إلى الأحداث في كل مكان يتواجدون فيه، نوجه، ونتابع، وسنستمر في عملنا في حدود الصلاحيات الممنوحة لنا، من أجل أبنائنا ومستقبل أجيالنا.

## ورقة عمل حول دور المؤسسات في حماية الأطفال من العنف والإهمال والاعتداءات والتحرشات

تجربة مديرية التربية والتعليم/ قسم الإرشاد والتربية الخاصة

ناريمان خليفة، مدير قسم الإرشاد والتربية الخاصة بمحافظة قلقيلية

محافظة قلقيلية من المحافظات الصغيرة على مستوى الوطن من حيث المساحة، ومعظم الأرض مصادرة مما زاد الكثافة السكانية. عدد المدارس في المحافظة حوالي 80 مدرسة، وعدد الطلبة في المحافظة حوالي 26859 طالب/ة مقسمين على 951 شعبة صفية. لهذا العدد من الطلبة والشعب فقط 34 مرشدة/ة يغطون 50 مدرسة فقط.

بالنسبة للتربية الخاصة يوجد مرشد تعليم جامع واحد فقط للثمانين (80) مدرسة. كما يوجد 17 معلمة منتدبة من وزارة التربية للمدارس الخاصة في ثلاث مدارس خاصة لمعاقلي جمعية المرابطات للصم وجمعية الأمل أيضاً للصم، وجمعية الكفيف. وتم تعيين معلمتين عام 2000 م. في العام 2010-2011 تم العمل مع المجتمع المحلي حيث تم تجهيز خمسة صفوف في خمس مدارس على حساب مجالس أولياء الأمور والمجالس القروية والبلديات وهي جاهزة، أما المعلمة فتنستلم راتبها من خزينة البلدية في انتظار تعيينها من الوزارة، الأمر الذي لم يتم حتى الآن. وهناك غرفتا صفوف مدمجة تعني بأطفال التخلف العقلي البسيط، تم تجهيزها من قبل الوزارة، وكانت هناك معلمة انتهت عقدها في نهاية شهر حزيران 2011 م ولم يتم تعيين معلمة حتى هذه اللحظة. وهذه الفئة من الأطفال تحتاج إلى الاهتمام والعناية والمراكز الخاصة بهم حيث لا يمكن استيعابها في الصف العادي ومع الأطفال العاديين لأنها تحتاج إلى وقت وجهد ومعاملة خاصة، والمعلم في العادي غير مؤهل للتعامل معهم.

عدد الطلبة الملتحقين في 80 مدرسة حكومية يبلغ حوالي 26859 طالب/ة للصف الأول الأساسي، حوالي 1062 طالباً من الذكور و1128 طالبة من الإناث. في المرحلة الأساسية 11331 طالباً من الذكور و10971 طالبة من الإناث. وفي المرحلة الثانوية الحادي عشر والثاني عشر حوالي 2070 طالباً و2205 طالبة.

في قلقيلية أعلى نسبة تسرب بعد رام الله، وأعلى نسبة إدمان وترويح وتعاطي مخدرات بعد محافظة القدس حسب إحصائيات قسم المكافحة في مديرية الشرطة. وأعلى نسبة انتهاكات إسرائيلية. وحسب إحصائيات ودراسات قامت بها جمعية الشبان المسيحية فإن قلقيلية تعاني من أعلى نسبة في الإعاقات المختلفة وخاصة الصم في منطقة حبله بعد قفين.

تم تشكيل لجنة متابعة تضم ممثلين عن المجتمعين تجتمع شهرياً وإلزامياً للتحاثل حول المستجدات والقيام بجولات تفقدية للمدارس لدعمها وخاصة أثناء الطابور الصباحي وحتى أثناء استلام الطلاب لعلاماتهم والاطلاع على أحوالهم حتى يشعر الطلاب بمسؤوليتهم والقيام بتوظيف المحاضرات التوعوية والإرشادية بشكل برنامج منظم.

### توصيات:

1. توفير الإطار القانوني المناسب من خلال تبني قانون خاص لحماية الأسرة من العنف في هذه المحافظة وفي فلسطين.

2. توفير الحماية القانونية للعاملين في الخدمة الاجتماعية.
3. زيادة أعداد المرشدين التربويين في المدارس في مديرية التربية والتعليم قلقيلية.
4. زيادة عدد الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين في وزارة الشؤون الاجتماعية قسم وحدة حماية الطفولة ومراقبي السلوك في مديرية الشؤون قلقيلية.
5. تفعيل قانون إلزامية التعليم للأطفال تحت سن الثامنة عشرة وملاحقة الطفل وولي الأمر حتى عودة الطفل إلى مقاعد الدراسة.
6. التنسيق مع مديرية شرطة المحافظة على إعادة القضايا المتعلقة بشكاوى الطلاب وأولياء الأمور بحق المعلمين إلى مديرية التربية والتعليم.
7. التكرم والإسراع بوضع قلقيلية ضمن الأولويات لتنفيذ شبكة حماية طفولة من الوزارات والمؤسسات المدنية والعسكرية أيضاً أخصائيين مؤهلين ومدربين.

### ورقة الشؤون الاجتماعية حول واقع الأطفال في محافظة قلقيلية

السيد عزات ملوح، مدير مديرية الشؤون الاجتماعية / محافظة قلقيلية

تعيش محافظة قلقيلية ظروفًا اقتصادية واجتماعية صعبة جداً، وذلك بسبب تعرضها لمجموعة من الإجراءات الاحتلالية أدت إلى جعل سكانها يعيشون في ضائقة اقتصادية، أثرت سلباً على الواقع الاجتماعي لجميع الفئات الاجتماعية. فهذه الإجراءات الاحتلالية منذ عام 1948 والمتمثلة بمصادرة أراضيها وبناء المستوطنات والشوارع الالتفافية، وبناء جدار الفصل العنصري أدت إلى عزل المدينة عن محيطها الريفي، مما جعل هذه المدينة تصل أعلى النسب في العالم من حيث الكثافة السكانية، وعندما تغلق بوابتها الوحيدة، تعتبر هذه المدينة أكبر سجن في التاريخ.

هذه الظروف الذاتية والموضوعية، انعكست على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأسرة، حيث أصبح كثير من أرباب الأسر نتيجة لهذه الظروف الصعبة، يبحثون عن عمل وذلك من أجل توفير حياة كريمة لأسرهم، مما جعلهم يبتعدون عن أسرهم لفترات متباعدة، بالإضافة إلى عوامل أخرى خاصة بالتنشئة الاجتماعية والخلافات الأسرية وفقدان رب الأسرة أو مرضه.

وهناك نوع آخر من الأطفال يعيشون حالة فقدان الأب نتيجة الاستشهاد أو الاعتقال، بالإضافة إلى الأطفال الذين يقعون في سجون الاحتلال، من دون أن تتوفر لهم أدنى الاحتياجات الأساسية للحياة الإنسانية، مع العلم بأن اعتقالهم يتعارض مع جميع الاتفاقيات الدولية.

▲ هذه العوامل آنفة الذكر، كان لها انعكاس على المجتمع وعلى الأسرة وعلى الطفل بشكل خاص، وأدت إلى ظهور مسلكيات سلبية لدى الأطفال، نذكر منها:

▲ التسرب من المدارس، وتعتبر هذه الظاهرة من أعلى النسب في الوطن.

▲ العنف في المدارس بشقيه، ضد بعضهم البعض وضد معلمهم.

▲ عمالة الأطفال، حيث يتم استغلالهم في ظروف عمل قاسية وتتنافى مع ظروف السلامة العامة.

▲ تنامي ظاهرة السرقة لدى الأطفال.

▲ ارتياد مفاهي الإنترنت وصلات البلياردو.

▲ عمل الأطفال داخل الخط الأخضر في ظروف غامضة حيث يتم استغلالهم.

▲ استغلال الأطفال في تجارة ونقل وتسويق المخدرات مما يؤدي إلى تعاطيها.

من خلال هذا العرض والتشخيص لواقع الطفولة في محافظة قلقيلية ومن منطلق مسؤوليتنا القانونية وذات الاختصاص تجاه هذه الفئة الضعيفة، وإيماناً منا بأن مسؤولية حماية الأطفال هي مسؤولية وطنية هدفها حماية ورعاية الأطفال وتوفير حياة كريمة لهم، حيث يشكل الأطفال دون سن الثامنة عشرة من العمر ما نسبته 52.2% من مجموع السكان في فلسطين، فإننا نوصي بما يلي:

1. تفعيل القانون المعدل للطفل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2004 والمصادقة عليه.
2. التنسيق والشراكة الفاعلة ما بين المؤسسات، والعمل على تشكيل شبكة حماية للطفولة، تهدف إلى حماية ورعاية الأطفال من الاستغلال والإساءة من خلال أخذ كل مؤسسة ودورها.
3. فتح فروع للمؤسسات الأهلية والدولية المختصة بالدفاع عن الأطفال في المحافظة.
4. المصادقة على قانون الأحداث الفلسطيني والعمل عليه.
5. تشديد القوانين الرادعة بحق منتهكي حقوق الأطفال (قانون للعقوبات).

وفي الختام، أدعو الجميع إلى تحمل مسؤولياتهم الوطنية والأخلاقية والإنسانية والاجتماعية في توفير كل ما يلزم من أجل حماية ورعاية أطفالنا، والمساهمة في خلق بيئة اجتماعية وثقافية ونفسية تتلائم مع طفولتهم التي يعيشونها في ظل الاحتلال، فحقهم الطبيعي أن يعيشوا طفولتهم كباقي أطفال العالم.

**الأطفال المعتقلون من محافظة قلقيلية، عزون نموذجاً**

**السيد عايد أبو قطيش مدير برنامج المساءلة/ الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال**

لا تختلف الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأطفال المعتقلين من منطقة قلقيلية عن غيرها من المناطق الفلسطينية، فالأطفال المعتقلون من كل المناطق يتعرض لأشكال متعددة من إساءة المعاملة والتعذيب منذ لحظة الاعتقال مروراً بالنقل إلى مراكز التحقيق والتوقيف وخلال عمليات التحقيق معهم.

خلال مداخلتني سألقي الضوء على موضوع الأطفال الفلسطينيين الذين يتم اعتقالهم من بلدة عزون، كون الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال لاحظت خلال الفترة الأخيرة تصاعد عمليات اعتقال الأطفال من بلدة عزون. فمنذ كانون ثاني 2009 وثقت الحركة حالات لـ 44 طفلاً من بلدة عزون اعتقلتهم القوات الإسرائيلية، معظمهم متهمون بضرب الحجارة. من الجدير بالذكر أن هذا العدد لا يمثل العدد الكلي لمجموع الأطفال الذين اعتقلوا من بلدة عزون، بل يمثلون عينة. وقد أشار أغلب أطفال القرية الذين حصلنا على شهادات منهم مشفوعة بالقسم إلى تعرضهم لأنماط مختلفة من إساءة المعاملة والتعذيب، ومن هذه الأنماط الضرب والركل والصفع وربط اليدين وعصب العينين والتهديد باستخدام أنماط أكثر عنفاً خلال التحقيق واستخدام صواعق كهربائية.

بعد اعتقال الأطفال من بلدة عزون يتم اقتياد معظمهم إلى مستوطنة تسوفين، قبل أن يتم أخذهم إلى مركز الشرطة في مستوطنة ارئيل للتحقيق معهم، وهنا من الضروري التركيز على التأثير النفسي على الأطفال بمجرد وجودهم داخل مستوطنة إسرائيلية بغض النظر عن وجود اتصال بين الأطفال وبين المستوطنين في تلك المستوطنة، ولكن شعور الطفل بوجوده داخل المستوطنة بحد ذاته يعتبر تجربة مرعبة بالنسبة له.

سأحاول خلال مداخلتني أن أقي الضوء على الخدمات والاحتياجات المتعلقة بالأطفال المعتقلين من بلدة عزون، والقضايا التي تحتاج لعلاج واهتمام في المستقبل.

فيما يتعلق بموضوع الدفاع القانوني وتقديم الشكاوى للسلطات الإسرائيلية المختلفة والمناصرة على المستوى الدولي فهناك العديد من المؤسسات التي تنشط في هذا المجال، ومن ضمنها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين.

فما يتم عمله حالياً يتمثل في:

- ▲ تمثيل الأطفال أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية.
- ▲ تقديم شكاوى بالنيابة عن الأطفال للسلطات الإسرائيلية.
- ▲ تقديم تقارير لهيئات الأمم المتحدة المختلفة حول موضوع الأطفال المعتقلين وما يتعرضون له من إساءة معاملة وتعذيب.
- ▲ تقديم شكاوى للمقرررين الخاصين للأمم المتحدة حول إساءة معاملة الأطفال المعتقلين.
- ▲ إثارة موضوع الأطفال المعتقلين في وسائل الإعلام الدولية المختلفة.
- ▲ رفع وعي عامة الجمهور في الدول الغربية حول انتهاكات حقوق الأطفال المعتقلين.

من الواضح أن الجوانب القانونية والعمل المتعلق بموضوع المناصرة على المستوى الدولي يتم تغطيته من قبل العديد من المؤسسات الحقوقية، ولكن المطلوب هو العمل مع الأطفال بعد خروجهم من السجن من أجل تطوير برامج تأهيل نفسي تساعدهم على تجاوز التأثيرات النفسية التي اختبروها خلال وجودهم في السجن.

وبشكل عام فإن لتجربة الاعتقال تأثيراً على حياة الشخص الذي يمر بها، ويكون التأثير أعمق إذا كان هذا الشخص طفلاً، وهذا يعتمد على عدة عوامل من ضمنها:

- ▲ عمر الطفل عند الاعتقال.
- ▲ الفترة التي قضاها في السجن.
- ▲ أساليب إساءة المعاملة والتعذيب التي استخدمت معه.

**معالي الوزير عيسى قراقع وزير شؤون الأسرى والمحربين**

أشكر المشاركين والمنظمين لهذا اللقاء، وأود أن أشير تعقيباً على الورقة التي تم تقديمها والموضوع المطروح قبل قليل وهي ظاهرة اعتقال الأطفال في بلدة عزون التي تعد نموذجاً لما يحدث لكل الأطفال في فلسطين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهذه الاعتقالات مازالت متواصلة وهناك (700) حالة



لأطفال يتم اعتقالهم سنوياً على يد قوات الاحتلال، إن مجموع من تم اعتقالهم منذ العام 2000 يصل إلى أكثر من (8000) طفل قاصر، والقوانين الإسرائيلية بالرغم من التعديلات الشكلية التي حدثت مؤخراً تجيز لسلطات الاحتلال اعتقال أطفال قاصرين، وتجيز محاكمتهم في محاكم عسكرية واحتجازهم مع الصغار داخل السجون، وأود أن أشير إلى الموضوع الذي ربما هو الأعمق في هذا اللقاء وهو ما بعد الاعتقال.

بصفتي وزيراً للأسرى والمحررين لا أجد هناك اهتماماً كافياً، ولو شكلياً في موضوع التأثير النفسي والاجتماعي للأطفال المعتقلين، هناك بعض المؤسسات التي تحول لها وزارة الأسرى هذه الحالات التي تتعرض للأمراض النفسية أو اجتماعية مثل كثير من الحالات التي جاءتنا، الكثير من أطفال حدثت لهم بعد اعتقالهم مشاكل، وكنا نزورهم ونستمع إلى الحالة من الأهل ومن الطفل مثل عدم رغبته في العودة إلى المدرسة وقيامه في الليل مفزوعاً وخائفاً، وخوفه إذا دق شخص على الباب، ما يجعله يركض إلى حضن أمه ويمسك بها، طائفاً الجيش جاء مرة أخرى لاعتقاله، إلى آخره من الحالات التي نواجهها.

نحول هذه الحالات إلى بعض المراكز المتخصصة مثل جمعية الشبان المسيحية ومركز علاج ضحايا التعذيب، ولكن مستوى التركيز ومستوى الاهتمام بوجود برامج أوسع وأكثر عمقاً في التعامل مع الأطفال، غير مرض حتى الآن، لكن هناك طفل ضحية وأسرته تعاني بشكل يومي وبشكل مستمر، نود أن نشير أن أكثر هذه المشاكل تعود للأطفال الذين تعرض عليهم المخابرات الإسرائيلية بالتعاون مع قوات الاحتلال، ربما لا يجرؤ أحد على التحدث في ذلك لكن هذا هو الواقع، وهناك إحصائية للإسرائيليين تقول أن 63% من مجموع الأطفال الذين اعتقلوا تم عرض الارتباط عليهم بمعنى أن الاحتلال يريد أن يدمر الطفل إلى أبد الأبد.

## الاعتقال:

نحن في وزارة الأسرى نتابع الأطفال عبر محامين مختصين يزورون الأطفال ويستمعون إلى شهاداتهم وما تعرضوا له ونراسلهم ونترافع عنهم في المحكمة، ونبذل كل الجهود من أجل الإفراج عنهم ونبذل جهوداً من أجل تخفيف ضغط التحقيق من خلال القوانين والإجراءات الإسرائيلية المتاحة التي هي قوانين ظالمة وقوانين تعسفية، لأن إسرائيل لا تحترم القانون الدولي ولا تحترم اتفاقية حماية الطفل الدولية، بالتالي تتصرف مع الطفل بصفته إرهابياً أو كما تتعامل مع الكبار، والهدف ليس الحصول على معلومات بل تدميرهم، حيث يجردون الطفل من ملابسه ويسكبون الماء عليه، ويسبونونه ويشتمونه، أو يبولون عليه من أجل تحطيم معنوياته ونفسيته، ليصبح عبئاً على أهله وعلى المجتمع.

هذه السياسة الإسرائيلية الممنهجة في التعامل مع أطفالنا تضعنا أمام مأساة حقيقة موجودة في المجتمع الفلسطيني، مأساة أصبح البعض غير قادر على مشاهدتها وهي اعتقال الأطفال.

لنتحدث بصراحة، 80% من الأسيرات القاصرات كان اعتقالهن خلال السنوات الأربعة الأخيرة لأسباب اجتماعية، وليس لأسباب نضالية ووطنية، يأتي هنا دور الأسرة والعنف الأسري والعنف في المدرسة إلى آخره، بسبب مشكلة في البيت تحمل سكيناً وتذهب إلى الحاجر هرباً من المشاكل الاجتماعية ومن أسرتها، بعض الأسيرات رفضن الذهاب إلى بيوتهن بعد الإفراج، وطالبن بتوفير مكان للحماية، وهذا سنتحدث عنه وزيرة الشؤون الاجتماعية أثناء حديثها عن أهمية الحماية والقضاء على الفقر.

هناك أطفال يذهبون إلى الحواجز حتى يتم اعتقالهم للحصول على مخصص من وزارة الأسرى بسبب فقر أسرته، نحن نواجه مثل هذه المشاكل.

## معالي الوزيرة ماجدة المصري وزيرة الشؤون الاجتماعية:

حماية ورعاية الأطفال وتمكينهم من العيش الكريم والحصول على احتياجاتهم وحقوقهم الأساسية في التعليم والصحة والرفاه والنماء الروحي والجسدي، والعيش في بيئة آمنة، هذا حق للأطفال وواجب علينا كسلطة وبشكل خاص كوزارة شؤون اجتماعية تقود قطاع الحماية الاجتماعية. هذه مسؤوليتنا، بالإضافة إلى مسؤولية مؤسسات المجتمع المدني في تأسيس شراكة جماعية.

أطفال فلسطين ونموذجاً عنهم أطفال قلقيلية التي تتعرض كل يوم للانتهاكات يعيشون في بيئة انتهاكات بشكل مباشر أو غير مباشر، على امتداد أجيال الصراع مع العدو عبر عقود. لذا، فإن من الواجب الوطني والاجتماعي علينا جميعاً، العناية بهم وحمايتهم وتمكينهم ضمن حياة طبيعية تتوفر متطلباتها، لأن هذا يشير إلى مستقبل قضيتنا. لأطفال فلسطين خصوصية كونهم يعانون هم وشعبهم من الاحتلال، فالمسؤولية تجاههم مسؤولية وطنية، وتعزيز احتياجاتهم التي أشرت إليها وتوفيرها، عبارة عن تعزيز لانتمائهم لوطنهم وقضيتهم ومؤشر لمستقبلنا لأن سلوك الطفل يمكن أن يكون سلوكنا في المستقبل في مختلف مناحي الحياة إضافة إلى واجبنا تجاههم.

في هذا المجال، نحن في وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولون عن الأطفال بشكل عام وعنهم هم معرضون للانكشاف بشكل خاص نتيجة الظروف المحيطة. وهذه مسؤوليتنا باعتبارنا نخوض قطاع الحماية في الشراكة. ونهج عملنا في وزارة الشؤون الاجتماعية الشراكة عليه بنينا ومأسناه وهذا ما أشار إليه مقدمو الأوراق، ونشير إلى مسؤوليتنا المباشرة في توفير متطلبات الحياة الكريمة للإنسان الفلسطيني والطفل بشكل خاص في موضوع البرامج الموجهة للأسر الفقيرة والتي أطفالها أكثر عرضة للانكشاف. وعندما نتحدث عن المتسربين من المدارس أو المتسولين أو عمالة الأطفال فجميع هذه القضايا مرتبطة بالفقر بشكل أساسي، ونسبة منهم مرتبطة بالتفكك الأسري.

وبناءً عليه، فإننا في وزارة الشؤون الاجتماعية حرصنا على تطوير آليات استهداف الأسر الفقيرة، حيث انخرنا في برامج للأسر كثيرة العدد والتي لديها نسبة عالية من الأطفال في نسبة عالية من المستفيدين تدخلت الشؤون الاجتماعية لمكافحة الفقر سواء بمساعدة نقدية أو بالتأمين الصحي أو الوحدة الغذائية، أو بالإعفاء من الرسوم المدرسية للأبناء في المدارس. جميع المستفيدين من الشؤون الاجتماعية الذين يبلغ عددهم 95 ألف أسرة في الوطن ( وقد تضاعفت النسبة في محافظة قلقيلية) يحصلون على سلة غذائية حتى نضمن لهم الغذاء والصحة والإعفاء من الرسوم المدرسية والتعليم ونوفر القرطاسية والتأمين لضمان صحة جيدة، ومبلغ مالي حتى نضمن توفر المتطلبات الأساسية، بالتالي انحازت معادلة احتساب الفقر الأخيرة التي حدثناها خلال الأعوام الأخيرة للأسر كثيرة العدد والتي لديها نسبة عالية من الأطفال.

الجانب الثاني الذي له علاقة بالأسر التي يتعرض أبناءها للانكشاف بسبب التفكك الأسري وفي إطار الشراكة والتشبيك في وزارة الشؤون الاجتماعية سواء في موضوع الفقر أو الإعاقة أو الطفولة والنساء المعنفات أو الأحداث. يجب العمل بشكل جماعي مع المؤسسات المعنية الحكومية وغير الحكومية لتحديد الأدوار وتوزيع المهام والمسؤوليات ورسم سياسات وخطط العمل في هذا الميدان، ولدينا خطة عمل في شبكات حماية الطفولة. نثمن الدور الريادي للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال لهذا المجال في مرحلة التأسيس كم نثمن دور المؤسسات الداعمة خاصة منظمة اليونيسيف، والتي الآن تقود هذه الشبكات. وزارة الشؤون الاجتماعية لديها خمس شبكات في خمس محافظات وقد رفع الحضور توصيات لتشكيل شبكة حماية في قلقيلية وهي ضمن خطة 2012. الشبكات الخمسة استخدمناها كنماذج وهي تجارب ناجحة تتشكل

من مجموعة مؤسسات تقودها الشؤون الاجتماعية وفيها التربية والتعليم والشرطة وورشة حماية الطفولة، في مسائل النساء المعنفات والطفولة. الحركة العالمية للأطفال تشارك معنا كهيئة مستقلة، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني مثل الهلال الأحمر وغيرها من المؤسسات ذات الاختصاص، وهناك تنسيق دائم مع المحافظة.

في موضوع الأحداث هنالك شراكة مع النيابة العامة ومع القضاء وأيضاً وزارة العدل لأنه لا يمكن لطرف لوحده أن يقوم بالدور والحماية بمعناها المتكامل بتقديم الخدمة بمعزل عن الآخر. وحتى لا تكون الأدوار متفرقة وهناك نظام تحويل وهناك خطط ووثائق وقعت واتفاقيات مع التربية والتعليم والصحة ومع الشرطة، وهناك تنسيق دائم بيننا وبين المرشدين التربويين والمرشدين في الميدان.

فيما يتعلق بموضوع الأحداث، فقد عملنا عليه مع باقي المؤسسات وهو حالياً على طاولة مجلس الوزراء. وأريد أن أشير إلى موضوع الطفل المعاق، لأن موضوع الطفل مهم جداً حيث نسبة الأمية للأطفال المعاقين مرتفعة جداً ونحن مهتمون بمعالجة هذه الظاهرة.

### الأستاذة ريماء زيد الكيلاني، مدير عام الإرشاد في وزارة التربية والتعليم العالي:

أشعر بالمسؤولية الاجتماعية وبدأنا نلمس المسؤولية المشتركة للمؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات الدولية والمحلية التي تعمل وتستجيب لحاجات الشعب الفلسطيني والطفل الفلسطيني، ونحن نؤمن عمل هذه المؤسسات التي ربطت عملها بالشعب الفلسطيني بعيداً عن الأجناس الخاصة.

وفي موضوع التربية كما أشارت وزيرة الشؤون الاجتماعية إلى الموضوعات المختلفة التي تقع ضمن مسؤولية الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم، جزء منها موضوع الأحداث وشبكات الطفولة للرعاية في كل القضايا، نحن ممثلون في هذه القطاعات لأن إيماننا أنه بدون عمل متكامل لا يمكن بناء شخصية الطفل بشكل سليم، فتكامل الأدوار هو الأصل في بناء شخصية الطفل. أسعدتني جداً الإحصاءات التي قدمها قسم الإرشاد في المديرية والتي تشير إلى تقصير، وأنا لا أنظر إلى الجانب السلبي فقط، إلا أنها وضعتنا أمام مسؤولياتنا في هذا الموضوع. القضية الأساسية هي تغطية المدارس بالمرشدين التربويين، ومشكلة الاعتمادات المالية التي تحصل عليها وزارة التربية والتعليم من وزارة المالية والتي تعطي الأولوية فيها للمهن التعليمية والوظائف التعليمية وما تبقى من المراكز الاعتمادات المالية توزع على باقي الاحتياجات.

وفيما يتعلق بمسؤولية حماية الأطفال وقضية الأطفال ذوي الإعاقة ودمجهم في المدارس خاصة في المناطق التي لا يوجد فيها خدمات، فالمؤسسة الوحيدة التي تقدم الخدمة في هذه المناطق هي المدرسة، بالتالي يجد الأهل أن مسؤولية المدرسة توفير هذه الخدمة للطفل سواء كانت تنطبق عليه معايير الدمج أم لا، والصفوف المدمجة يتأثر موضوعها بالمراكز والميزانيات.

وفي قضية الأطفال الأسرى، تلقى المرشدون التربويون في المدارس دورات من مؤسسات مختلفة في كيفية التعامل مع الأطفال الأسرى. واحدة من القضايا الأساسية التي أشير إليها، كيفية نظرة الأطفال الآخرين لهذا الطفل والتشكك في هذا الطفل، وهنا تجدر الإشارة إلى قضية مهمة جداً وهي قضية عدم

عودة الأطفال الأسرى للمدارس وذلك لعدم معرفتنا بالإفراج عن الطفل، إذ تقع مسؤولية الأهل بالإبلاغ عن الإفراج.

التسرب ليس مسؤولية المدرسة لوحدها، هي أيضاً مسؤولية أي شخص كان السبب في تسرب ابنه من المدرسة، ليعمل في مكانه أو خرج من الأسر ولم يعده للمدرسة. هناك مسؤولية مجتمعية ويجب إرسال الطالب إلى المدرسة حتى نقوم بعمليات التدخل، مطالبين أفراد المجتمع أن يقوموا بواجبهم الاجتماعي لمحاربة ظاهرة التسرب ومتابعة الأطفال الذين اجبروا على ترك المدرسة. هذه مسؤولية الجميع.

في موضوع الأحداث نعمل مع وزارة الشؤون الاجتماعية حول برنامج تعليم الأحداث في أماكن توقيفهم واعتقالهم، وبالتالي لو كان الطفل مضطراً لقضاء فترة من الحكم في دور الأحداث يكون له الحق في التعليم والاندماج في المجتمع.

كما أوصت بتفعيل دور دائرة الإرشاد الأسري في المحاكم الشرعية وتوسيع عملها وإيجاد آلية عمل مشتركة ما بين هذه الدائرة والدوائر ذات الصلة في كل محافظة لما لهذه الدوائر من دور في تخفيف معاناة الأطفال وحمايتهم من التفكك الأسري وما يترتب عليه من آثار سلبية على الأطفال.

#### السيد رفعت قسيس، مدير عام الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال:

استمعنا إلى مشاكل واحتياجات محافظة قلقيلية، بعض هذه الاحتياجات خارج قدرتنا على التنفيذ، ولكن هنالك بعض الاحتياجات تستطيع المؤسسات عبر التنسيق فيما بينها على تنفيذها، وأنا أصنف هذه الاحتياجات إلى ثلاث فئات:

أولاً: المحافظة بحاجة إلى توفير إمكانيات مالية، خاصة فيما يتعلق بالتوظيف أو إنشاء حدائق أو مراكز، وهذا يتطلب تدخل المؤسسات الدولية والطلب منها لتنفيذ انشئتها وتبني مشاريع بالمحافظة.

ثانياً: ضرورة وجود قوانين عصرية مدنية وحضارية تتبنى المعايير الدولية لحقوق الاطفال، وهي من القضايا التي يتم العمل عليها الآن رغم كل الإشكاليات ودورنا هو خلق حالة ضغط لتبني هكذا قوانين.

ثالثاً: ضرورة وضع محافظة قلقيلية كمحافظة تحظى بالأولوية للتدخل لدى كافة المؤسسات وخاصة الرسمية والدولية.

الذي أريد أن أقوله كذلك أن هدفنا من هذا اللقاء في محافظة قلقيلية هو لفت الانظار لدى الجميع وتحديد صناع القرار، لخلق حالة ضغط مجتمعية على السلطة من أجل تنفيذ توصيات هذا اللقاء.

وأضم صوتي إلى الأستاذة ريم الكيلاني بأنه يجب ألا ننسى المسؤولية المجتمعية ومسؤولية القطاع الخاص، ويجب أن نعرف أننا في حالة بناء نحن لسنا في السويد ولا كندا نحن في مشروع دولة لا تزال تحت الاحتلال وفي طور البناء ويجب علينا أن نتصرف على هذا الأساس. المجتمع المدني والقطاع الخاص يجب أن تتطافر جهودهما مع جهود السلطة من أجل إنجاز شيء يليق بمجتمعنا واطفالنا.

#### معالي النائب العام، المستشار أحمد المغني:

قانون الاحداث المعمول به في المحافظات الشمالية معتمد منذ سنة 1954، في حين أن القوانين في العالم تغيرت كثيراً. وللأسف القانون الموجود لدينا أيضاً يختلف عن القانون المطبق في المحافظات الجنوبية، فلا

بد أن يكون هنالك تشريع فلسطيني موحد في كل الوطن أسوة بالتشريعات الأخرى، وأعتقد أيضاً أن هنالك صراع في الصلاحيات من حيث الجهة المسؤولة عن قانون الأحداث أو قانون الطفل، هل هي وزارة العدل أم وزارة الشؤون الاجتماعية أم وزارة الداخلية أم النيابة العامة؟ يجب علينا جميعاً أن نتفق على هذه الصلاحيات من أجل مصلحة الطفل الفلسطيني وتطبيق القانون.

أيضاً قانون العقوبات المطبق لدينا في فلسطين في الضفة الغربية قانون عام 1960 وأعتقد أن هذا القانون عدل في الأردن حوالي 9 مرات والقانون لدينا في الضفة الغربية لم يعدل منذ صدوره.

هنالك مشروع قانون عقوبات جديد تناول كثيراً من القضايا خاصة قضايا الأحداث وقضايا العقوبات بالنسبة للأحداث. وبقدر ما يعيننا في النيابة العامة في السلطة الوطنية الفلسطينية أقول لا بد أن يكون هناك قانون أحداث عصري وجديد ولا بد أن تكون شرطة أحداث والحمد لله موجودة لدى السلطة الفلسطينية ولأول مرة مقارنة مع الدول المجاورة.

ليس لدينا مراكز للأحداث لتأهيلهم وإصلاحهم، على سبيل المثال في محافظة قلقيلية ليس هناك مركز إصلاح بل توجد غرف حجز لعشرين طفلاً. هذه الغرف في المقومات والمؤهلات الدولية لا تصلح للأطفال الفلسطينيين. وأنا أقول أنه لا يصلح أن يكون هنالك إيواء للأطفال في هذه الغرف.

بالنسبة لحالات الانتحار، هذه ظاهرة غريبة الأمسها في قلقيلية فحالات الانتحار هذه أسباب تحتاج إلى دراسة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العمل ومؤسسات حقوق الإنسان والحركة العالمية.

#### مقدم حقوقي موسى يدك، مدير شرطة محافظة قلقيلية:

الشرطة الفلسطينية سعت ومنذ نشأتها إلى بناء شرطة قوية تحفظ أمن الشعب وتحظى بثقته وتكون شريكاً حقيقياً في بناء دولة القانون، ولكن في السنوات الأخيرة كانت إنجازات الشرطة هي الأكثر وضوحاً. حيث حصلت الشرطة على نسبة 93% في ديوان الرقابة المالي والإداري في عام 2009، حصلت على 97% في ديوان الرقابة المالي والإداري للعام 2010، وبعد ذلك دخلت نظام التميز الأوروبي وبعد تقييمها من قبل اللجنة حصلت على المرتبة الثانية على مستوى الدول العربية بعد دولة الإمارات.

وكما للأطفال ومشكلاتهم الملحة أهمية لدينا وحتى يكون هناك اهتمام أكبر بهذه الشريحة ورعايتها الرعاية الفضلى، فقد اتخذ اللواء حازم عطالله قراراً بإنشاء قسم الأحداث ليصبح ضمن إدارات وأقسام الشرطة الفلسطينية، وقد كان لنا الشرف بأن تكون محافظة قلقيلية هي أولى المحافظات التي نفذ فيها قسم الأحداث. وفور صدور القرار تم تعيين المقدم نداء حنني مديراً لهذا القسم ووضع الآليات لتنفيذ هذه الدراسة، وكان لنا حراك كبير نحو جميع شركائنا المعنيين بالأحداث داخل المحافظة، وكان لنا العديد من الورش واللقاءات والاجتماعات لمناقشة العديد من مشاكل الأحداث وكيفية علاجها. وقد كان لعطوفة المحافظ الدور الأكبر في هذا المجال، وقد احتضن هذا المبنى العديد من الورش التي أقيمت تحت رعايته وبمشاركته ومنها عمالة الأحداث. وهنا أذكر أن التشبيك موجود عندنا في محافظة قلقيلية قبل أن يصدر بشكل رسمي وقد انتقل دور الشرطة من الدور التقليدي بإلقاء القبض على الجناة وتقديمهم للعدالة إلى دور أكبر حيث انخرطت في المجتمع بشكل أكبر وأصبحت جزءاً من النسيج الاجتماعي وجزءاً من التوعية والإرشاد لأبنائنا.



## التوصيات التي خرج فيها اللقاء:

1. توفير أماكن لرفاه الأطفال بحيث تكون حامية ومناسبة تخضع لمراقبة وإشراف ومتابعة من الأهل والجهات المسؤولة .
2. استيعاب ذوي الإعاقة الحركية في المدارس، وموائمة المدارس وتجهيئتها لهذا الإعاقات بحيث تكون ميسرة للأطفال للإندماج والتأهيل.
3. تأكيد المسؤولية المجتمعية في الإبلاغ عن الإساءة، وإيجاد آلية لتبادل المعلومات للإبلاغ عن الأطفال المعتقلين والمفرج عنهم (المحررين) للمرشدين التربويين للمتابعة والإرشاد.
4. احترام آراء الأطفال وعقولهم وإشراكهم في عمليات التخطيط والحماية.
5. التأكيد على الشراكات المؤسسية للتصدي للمشكلات الاقتصادية نظراً لأن مشكلات الأطفال (تشغيل الأطفال، التسرب، الزواج المبكر، الإيذاء..) هي مشكلات اقتصادية واجتماعية في طبيعتها.
6. زيادة عدد المرشدين التربويين في المدارس وخاصة في المدارس التي تعاني من تزايد في حالات العنف والإساءة والتسرب.
7. زيادة عدد مراقبي السلوك في الشؤون الاجتماعية للعمل مع حالات الأطفال في خلاف مع القانون نظراً لعدد الحالات ونوع الاعتداء.
8. دعم أنشطة الرياضية والترفيهية للأطفال لاستيعاب قدرات الأطفال بطريقة بناءة وإيجابية بعيداً عن السهر الطويل و الاستغلال السلبي لأوقات فراغ الأطفال في مقاهي الإنترنت.
9. مراقبة مقاهي الإنترنت وصلالات (البلياردو) ومساءلة المسؤولين حول أعمار الأطفال وطبيعة المراقبة والإشراف عن البرامج المستخدمة.
10. إصدار كتيبات باللغة العربية حول حقوق الطفل تكون مناسبة لأعمارهم وسهلة الفهم للأطفال والبالغين.
11. دراسات دقيقة موثقة حول عمالة الأطفال والتسرب والاعتداء يمكن الاعتماد عليها في التخطيط وفحص الاحتياج.
12. إصدار دليل للمؤسسات العاملة مع الأطفال في مجال الحماية والرعاية والصحة النفسية.
13. التأكيد على العمل والتتقيف الوقائي لحقوق الطفل والحماية والمسؤوليات المشتركة لكل مكونات المجتمع الفلسطيني.
14. تكامل الأدوار مع الأهل (مجالس أولياء الأمور من آباء وأمهات) والمربين من معلمين ومعلمات في حماية الأطفال من كافة أنواع الإساءة، والحفاظ معاً على نوعية وجودة التعليم.

15. دور الأوقاف والوعظ والإرشاد في حماية الأطفال، ومسؤوليات أئمة المساجد في تقديم خطاب يؤكد على حقوق الطفل ومسؤوليات الوالدين والمجتمع.

16. توجيه الاهتمام الدولي إلى دعم الأنشطة وتلبية الاحتياجات الخاصة بالطفولة في قفيلية.

17. الإسراع في تشكيل لجنة تحضيرية لشبكة حماية الطفولة في محافظة قفيلية.

18. تشكيل لجنة متابعة تنتج عن المؤتمر بإشراف ومتابعة من مكتب المحافظ.

19. الأولويات و الاحتياجات الضرورية غير قابلة للتقشف أن الضروري والملح والمهم يضمن مصالح الطفل الفضلى (مراقبي السلوك، المرشدين التربويين...).

20. تفعيل دور المجلس الاعلى للامومة والطفولة والمشكل بموجب مرسوم رئاسي رقم 28 للعام 2005.

21. إقرار التعديلات النهائية على قانون الطفل الفلسطيني وسرعة المتابعة للإجراءات واللوائح الداخلية لنفاذ أعمال القانون.

22. رفع التناقض في القوانين سارية المفعول في فلسطين والخاصة بالحماية وبقضاء الأحداث، كالتناقضات بين سن التعليم الإلزامي و سن تشغيل الأطفال.

23. رفع سن المسؤولية الجزائية للأطفال من 9 سنوات إلى 12 على الأقل.

24. تفعيل دور دوائر الإرشاد الأسري في المحاكم الشرعية وإيجاد آلية عمل مشتركة بينها وبين المؤسسات ذات العلاقة لما لها من دور إيجابي في الإصلاح الأسري و ضمان تماسك الأسرة وحماية الأطفال من التشرد والابتعاد عن ذويهم.

### توصيات الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة/ فرع محافظة قفيلية:

1. إنشاء بنك معلومات حول الأطفال ذوي الإعاقة في المحافظة وتصنيف احتياجاتهم وأولوية التدخل لديهم.

2. تفعيل العمل المشترك للمؤسسات الأهلية الناشطة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة والتعريف ببرامج هذه المؤسسات ودورها في تقديم الخدمات الأساسية للأطفال ذوي الإعاقة وذويهم. ووضع خطة على مستوى المحافظة للنهوض بواقع الأطفال ذوي الإعاقة ودمجهم، والشراكة بين المؤسسات ذات العلاقة في تنفيذ هذه الخطة.

3. التوصية لوزارة الشؤون الاجتماعية والجهات الحكومية لتفعيل الرقابة على دمج الأطفال ذوي الإعاقة في كافة المجالات ووقف الانتهاكات في هذا المجال.

4. استقطاب مصادر التمويل للنهوض في واقع الأطفال ذوي الإعاقة في المحافظة ووضع برامج خاصة بالتدريب والتأهيل والترفيه لتعويض النقص الشديد في هذه البرامج.



5. التوصية لوزارة التربية والتعليم العالي بضرورة مراقبة أداء رياض الأطفال بما يحقق مبدأ الدمج ووقف الانتهاكات بحقهم. والتوصية أيضا لوزارة الصحة بضرورة تفعيل التأمين الطبي المجاني ليشمل الأطفال ذوي الإعاقة كافة بعيدا عن ما يسمى بنسبة العجز.